



# دور مصرف لبنان في الاستقرار الاقتصادي والتلازم بين التعليم والإنتاج

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

الجامعة اللبنانية الأميركية

12 شباط ٢٠١٨ | بيروت

## قائمة المحتويات

١. مقدمة..... ٢
٢. تلازم التعليم والإنتاج..... ٢
٣. مفاصل السياسة النقدية لمصرف لبنان في صون الاستقرار النقدي والمالي..... ٣
٤. تصحيح الاختلال بين التعليم والإنتاج كجزء من صون الاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي..... ٦
٥. الخلاصة..... ٧

## ا. مقدمة

إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث أمام هذا الجمع المميّز وفي هذا الصرح الأكاديمي العريق الذي طالما شكّل جسر تواصل بين لبنان، بإشعاعه الثقافي وعمقه المشرقي العربي ذي التراث الغني، والغرب، بإنتاجه الإنساني المتنوع وتقدمه الحداثي.

لقد لفتتني، بينما كنت أتصفح عدد صيف ٢٠١٧ من المجلة الفصلية LAU Magazine، مواضيع ثلاثة تدخل في صلب حديثي اليوم، وتمثّل مبادراتٍ تقوم بها الجامعة اللبنانية الأميركية في إطار رؤية تربوية حديثة تحاكي متطلبات العصر وتحديات اقتصادنا اللبناني. هذه المواضيع هي المهارات القيادية كأعمدة للنجاح، ومتطلبات التوظيف في التدريب العملي، ووقف هجرة الأدمغة. وأهم ما يخلص إليه عرض هذه المواضيع في العدد المذكور هو تعزيز مفهوم المشاركة المدنية عند الطلاب، والتركيز على عنصر التدريب الذي يسمح للطلاب الانخراط في البيئة الإنتاجية، وتكثيف التعليم الابتكاري واكتساب الخبرات في مجال ريادة الأعمال بهدف عكس اتجاه هجرة الموهوبين اللبنانيين إلى الخارج.

انطلاقاً من هنا، سأتناول بعض العوامل الأساسية في العلاقة بين القطاع التربوي والاقتصاد الإنتاجي، ومن ثم سأعرض أهم مفاصل السياسة النقدية لمصرف لبنان في صون الاستقرار النقدي والمالي، لأنهي بإلقاء الضوء على تصحيح الاختلال بين التعليم والإنتاج كجزء من صون الاستقرار الاقتصادي-الاجتماعي.

## ا. تلزم التعليم والإنتاج

إن العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل هي علاقة تكاملية وتلازمية. فالجامعات تمثّل أحد أهم البيئات الثقافية الحاضنة والمختبرات العلمية التفاعلية للعناصر الشابة التي تتحضّر لخوض غمار سوق العمل وعملية الإنتاج. لذلك، من البديهي أن يسبّب أيّ اختلالٍ في التطابق ما بين مُخرجات التعليم من مجالات الاختصاص الجامعي من جهة ومُدخلات وحاجات سوق العمل من جهة ثانية إلى مراكمة البطالة، وحرمان الاقتصاد الوطني من توظيف طاقاتٍ شبابيةٍ إنتاجية، وحرّف هذا الاقتصاد بعيداً عن مكامن الإنتاج والتطور المعرفي والتقدّم التقني والقدرة التصنيعية. وهذا هو بيت الداء في العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل في لبنان، كما يظهر من خلال واقع الشباب اللبناني الجامعي وعلاقته بسوق العمل.

في ظلّ الواقع المختل لسوق العمل في لبنان، تشير التقديرات إلى وصول نحو ٥٠ ألف شخص سنوياً إلى سوق العمل، منهم ٣٥ ألف متخرج جامعي، في حين لا تخلق المؤسسات أكثر من ١٠ إلى ١٢ ألف فرصة عمل. بموازاة ذلك، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن معدل عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل بين عامي ٢٠١٢ و٢٠٢٠ يبلغ ٢٣٠٠٠، بحيث يحتاج الاقتصاد إلى خلق أكثر من ستة أضعاف عدد فرص العمل التي كانت قبل اندلاع الأزمة السورية. ويأتي هذا وسط تفاوتٍ في

المداخل متأتي من الفقر، مما يسبب لا مساواةً بين المواطنين من حيث الحصول على التعليم العالي الجودة في القطاع الخاص، وذلك بسبب تدني إنفاق القطاع العام على التعليم. هذا بالإضافة إلى الفجوة بين توقعات الأجر للعاملين وأسعار السوق المنخفضة. يفسر تضافر كل هذه العوامل موجات الهجرة الدائمة لشبابنا من أجل العمل في الخارج، تحت ضغط العمالة الوافدة والنازحة من الدول المحيطة.

إن المنظومة التعليمية في المنطقة العربية عموماً ولبنان خصوصاً تعاني من فجوةٍ تفصلها عن الاقتصاد وقوى السوق والتطورات المعرفية والتقنيات الصناعية، والتي تشكّل العناصر الحيوية لبناء تنميةٍ عصريةٍ ونهضويةٍ شاملة. فهذه المنظومة ما زالت تفتقد إلى الحدّ المطلوب من البنية المعرفية والعلمية التي تقوم على منهجية البحث والتطوير والإبداع والاختبار، وترسخ لثقافة استنزاف القطاع العام. وما زالت المناهج التعليمية العربية، ونحن جزءٌ منها، أسيرة مناهج واختصاصاتٍ تقليديةٍ ومعلّبة، ولا تعطي انتباهاً كافياً لأهمية الجودة والإبداع في التربية، إضافةً إلى إهمال تعزيز القطاعات المهنية التصنيعية. إضافةً إلى ما سبق، هناك سببان أساسيان يساهمان في شلل العلاقة بين المنظومة التعليمية وسوق العمل: الأول هو أن العلم والتقنيات في البلدان العربية يُضخّان إلينا بواسطة عقودٍ تمنع امتلاك هذه التقنيات، لتبقيها تحت سيطرة الأجنبي، مسببةً في الوقت نفسه الجمود في القدرات العلمية الذاتية. أما السبب الثاني، فهو النظام المالي الذي يخصّص الموارد لتنفيذ المشاريع لأهدافٍ تجاريةٍ بحتة دونما اعتبارٍ لأهمية اكتساب المعرفة والتقنيات.<sup>iii</sup>

من هنا، فإن الاختلال في العلاقة بين التعليم الجامعي وسوق العمل في لبنان ينبغي أن يُقارَب عن طريق ردم الهوة بواسطة طرفي العلاقة. إذ يجب تطوير المناهج التعليمية لتساير متطلبات العصر المعرفي وتواكب حاجات الاقتصاد الإنتاجي، وفي الوقت نفسه لا بدّ من إعادة إنتاج بنية سوق العمل بإطلاق الآليات الكفيلة بتنمية قدرات قوى السوق على خوض غمار اقتصاد المعرفة والإنتاج الصناعي-الزراعي-التقني، وعدم الاكتفاء بمحدودية القطاع العام وقطاعات التجارة والبناء والخدمات. لذلك لا بدّ من الإضاءة على هذين المكونين المركزيين في مسيرة التنمية: الجامعات والمعاهد، ومؤسسات الأعمال. فيما يلي أستعرض مفاصل السياسة النقدية لمصرف لبنان في صون الاستقرار النقدي والمالي والتي تؤسس لبنية تحتية ضرورية لتوفير الاستقرار الاقتصادي-الاجتماعي، ومن ضمنه تصحيح الاختلال بين التعليم الجامعي وسوق العمل.

### iii. مفاصل السياسة النقدية لمصرف لبنان في صون الاستقرار النقدي والمالي

إن السياسة النقدية التي يتبعها مصرف لبنان منذ أكثر من عقدين أرسّت نظاماً نقدياً مستقراً ونظاماً مالياً محصناً، كان لهما اليد الطولى في مدّ الاقتصاد اللبناني بمقوّمات الصمود ووسائل التكيف وأدوات التطور على مدى حقباتٍ بالغة الحساسية من تاريخ لبنان. وإذا كان مصرف لبنان قد شكّل عنواناً مؤسستياً للاستقرار والحصانة من خلال سياساته وكفاءة إدارته وجهود موارده

البشرية، فإن الفضل لهذا الدور يعود إلى التصدي للتحديات والالتزام بالثوابت، وذلك على مستويين اثنيين: المستوى الأول هو إلهام كل مواطنٍ لبناني، مهما كان انتماءه، الثقة والاطمئنان والتفاؤل بمستقبل اقتصاده وطاقات وطنه الكامنة، بالرغم من كل ما يحيط به من أزمات متعددة المصادر. أما المستوى الثاني، فهو بثُّ روح الريادة في التجربة اللبنانية على الصعيدين العربي والدولي، لا سيما المالية والمصرفية منها، بحيث أضحت سياسة مصرف لبنان النقدية نموذجاً سباقاً ومثالاً يُحتذى به في المحافل المالية الدولية والمصارف المركزية العالمية.

### أولاً، على صعيد الحفاظ على الاستقرار النقدي

سعى مصرف لبنان إلى تحفيز النمو وتعزيز التنمية عبر وسائله وأدواته التقليدية التالية:

- الحفاظ على استقرار سعر الصرف حيال المخاطر السيادية ضمن هوامش مناسبة، منذ العام ١٩٩٩ (١,٥١٤-١,٥٠١ ل.ل. للدولار الواحد).
- الحفاظ على استقرار الأسعار والسيطرة على التضخم ضمن إطار الهدف المنشود وهو أربعة بالمئة.
- تعزيز موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية التي بلغت مستويات قياسية قاربت الـ ٤٣ مليار دولار بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٨، يضاف إليها مخزونه الوفير من احتياطي الذهب الذي يشكل صمام أمان إضافي للاقتصاد ويأتي في المرتبة الثانية عربياً والثامنة عشر دولياً.
- إدارة السيولة التي حققت فائضاً بلغ حوالي ٢٠ مليار دولار من خلال إصدار شهادات الإيداع وتشجيع التسليف باليرة اللبنانية للمشاريع الانتاجية والسكنية والبيئية والتعليمية، بما يجنب البلاد مخاطر التضخم.
- المحافظة على الاستقرار النسبي لمعدلات الفوائد ضمن مستويات مريحة للأسواق ومناسبة لتصنيف لبنان.
- المحافظة على الثقة الائتمانية للبنان من خلال الحرص على ملاءة الدولة ومصداقيتها في تسديد التزاماتها عبر تأمين حاجات الدولة التمويلية.
- إدارة الدين العام للدولة اللبنانية بشكلٍ مجدٍ وفعال بهدف خفض كلفة المديونية.

### ثانياً، على صعيد حماية الاستقرار المالي

تركّز جهود مصرف لبنان على صعيد حماية الاستقرار المالي في الشق التنظيمي للسياسة النقدية. في هذا الإطار، انكبَّ مصرف لبنان على إنشاء بنية تنظيمية متطورة ومحصنة تجاه المخاطر المحدقة بالقطاع المالي-المصرفي، إدراكاً منه أن هذه البنية التنظيمية ضرورية لحماية الأمن الاجتماعي، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المالي-المصرفي في توفير الحاجات الاجتماعية-الاقتصادية وتحريك الدورة الاقتصادية. انطلاقاً من هذه الرؤية، قام المركزي باعتماد المبادرات التالية على مدى العقدين الأخيرين:

- تشجيع المصارف على التسليف المتوسط الأجل وعلى تطوير المهنية اللازمة لتفعيل التسليف إلى القطاع الخاص، حيث فاقت تسليفات المصارف إلى القطاع الخاص تسليفاتها

- إلى القطاع العام بقدرٍ مهمٍ ابتداءً من العام ٢٠٠٩ (أكثر من ٦١ مليار دولار للقطاع الخاص مقابل حوالي ٣٤ مليار دولار للقطاع العام في أواخر العام ٢٠١٧).
- التشديد على تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة والتحكّم بالمخاطر وحماية المستهلك المالي. وقد أنشأ مصرف لبنان لهذه الغاية وحدة الإدارة الرشيدة، ووحدة حماية المستهلك. ويتمّ هذا كله بالتوازي مع إيجاد الوعي المناسب لدى المستهلك المالي.
  - تنظيم قطاع المصارف الإسلامية وإصدار التعاميم الخاصة بإدارتها وعملياتها بموجب الصلاحية المعطاة لمصرف لبنان.
  - تشجيع انتشار المصارف اللبنانية في الخارج عن طريق وضع الأطر والمعايير المناسبة لهذا التوسع، بحيث بلغ عدد فروع المصارف اللبنانية في الخارج ٧٢، موزعة على ٢٤ دولة.
  - المشاركة في تطوير الأسواق المالية وأسواق رأس المال، حيث أنشئت لهذه الغاية هيئة الأسواق المالية بغية إيجاد توازنٍ ما بين التمويل الإقراضي والتمويل الرأسمالي. وتستعد الهيئة خلال الفصل الثاني من السنة الحالية لإطلاق منصة إلكترونية لتداول جميع الأوراق المالية، لتكون على صلةٍ مع العالم أجمع.
  - الحرص على سيولة مرتفعة لدى المصارف وتشجيع تدفق الودائع باتجاهها، مما يمكن الاقتصاد اللبناني من الاستمرار بتمويل حاجاته.
  - تدعيم رزمة المصارف اللبنانية بما يفوق متطلبات بازل-٣، من أجل إبقاء المصارف منخرطة في العولمة المصرفية، حيث تجاوزت نسبة الملاءة لديها مستوى الـ ١٠ بالمئة المطلوب عالمياً، لتصل تدريجياً إلى ١٥ بالمئة حالياً. أما الهندسة المالية الأخيرة، فقد دعمت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، وحشدت القاعدة الرأسمالية للمصارف، بما يخدم مواجهة مخاطر الائتمان.
  - اتخاذ جميع التدابير الاحترازية للتحوّط من مخاطر التسليف، باعتماد سياسات تسليفية تراعي ما بين الغاية التسليفية للقروض وإدارة المخاطر.
  - الفصل بين أعمال المصارف التجارية ومصارف الاستثمار، لحماية أموال المودعين وتجنّب استخدامها في استثمارات مرتفعة المخاطر.
  - عدم السماح بإفلاس أي مصرف وتشجيع عمليات الاندماج بين المصارف، في إطار سياسة مصرف لبنان الحريصة على منعة هيكلية النظام المصرفي وسمعته، في الوقت الذي شهدت فيه هذه المصارف نمواً مهماً في الودائع والموجودات، في حين ما زالت المصارف تحافظ على ربحية مقبولة.
  - الحرص على تنظيم المؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة والصرافة وصناديق الائتمان وتطبيق الرقابة ومعايير الوضوح والشفافية عليها، مما يجعل تحويل الأموال غير الشرعية عبر القطاع المالي أمراً في غاية الصعوبة.
  - الالتزام بالعقوبات المفروضة من قبل دولٍ أخرى على مؤسسات وأشخاص وبمعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة التهرب الضريبي، مما يبقي لبنان على الخارطة

المالية العالمية. في هذا الإطار، تم إنشاء وحدة الامتثال في مصرف لبنان ووحدات امتثال لدى المصارف والمؤسسات المالية لمراقبة حسن امتثالها لهذه القوانين والأنظمة.

- تنظيم المركزي للأعمال المصرفية الإلكترونية وتوفير منصة آمنة لتقديم الخدمات الإلكترونية في القطاع المالي اللبناني، وتأمين نظام دفع محلي آمن ومتطور، في إطار حماية القطاعين المصرفي والمالي من مخاطر النشاطات الجرمية والجرائم الإلكترونية والخلل الوظيفي.

#### ١٧. تصحيح الاختلال بين التعليم والإنتاج كجزء من صون الاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي

اتّجهت سياسة مصرف لبنان خلال العقد الماضي نحو إطلاق مبادرات غير تقليدية بغية إيجاد المناخ المناسب لتحسين الأمن الاجتماعي-الاقتصادي بواسطة توفير التمويل للحاجات الاجتماعية-المعيشية للمواطن اللبناني عبر المصارف من جهة، وتمويل المكونات الاقتصادية للقطاع الخاص وإعادة تكوين الطبقة الوسطى من جهة ثانية، وتشجيع المشاريع الصديقة للبيئة من جهة ثالثة. انسجاماً مع هذا التوجه، بادر مصرف لبنان خلال السنوات الماضية إلى تقديم التحفيزات المتنوعة للمصارف من أجل الانخراط في برامج تسليفية تجاه القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد نتج عن هذه المبادرات تحفيز النمو عن طريق تحريك الطلب الداخلي، وتأمين مزيدٍ من فرص العمل، بحيث بلغ معدّل قيم الرزم التحفيزية منذ إطلاقها العام ٢٠١٣ مليار دولار سنوياً. ويأتي تصحيح الاختلال بين التعليم الجامعي وسوق العمل، عن طريق المبادرات التعليمية والإنتاجية والمعرفية لمصرف لبنان، في سياق صون الاستقرار الاجتماعي-الاقتصادي الذي يتمثل بالمبادرات والإنجازات التالية:

- أدّى توفير القروض الميسرة للقطاعات الإنمائية والسكنية والتعليمية إلى تعزيز فرص التعليم لأكثر من عشرة آلاف طالب عن طريق توفير قروضٍ تعليمية بفائدة لا تتجاوز ثلاثة بالمئة، فضلاً عن المساهمة في تأمين الاستقرار الاجتماعي والعيش الكريم عن طريق توفير المسكن لأكثر من مئة ألف عائلة.
- شملت رزم الحوافز إلى القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القطاعات الإنتاجية كافة. كما تمّ توسيع رزم الحوافز لتشمل المؤسسات الصناعية المصدرة، والإنتاج اللبناني للأعمال الفنية. وبادر مصرف لبنان إلى تأمين قروض بفوائد مخفضة لإنشاء مرائب جماعية للعموم بهدف تأجير مواقف للسيارات.
- في إطار تنمية رأس المال البشري، قام مصرف لبنان بتأمين موارد الرسملة لقطاع اقتصاد المعرفة والشركات الناشئة، بابتكار هندسة مالية تضع بتصرف هذا القطاع نحو ٦٠٠ مليون دولار بهدف دعم جهود الابتكار والإبداع في أوساط الشباب بشكلٍ خاص وبتنظيم مساهم وليس إقراضي من المصارف. وقد تمّ توفير أكثر من ٤٠٠ مليون دولار في هذا القطاع حتى الآن، والذي يُعتبر قطاعاً واعداً للبنان، كما القطاع المالي وقطاع النفط والغاز. كذلك بادر

المركزي بإطلاق مبادرتين تقضيان بإنشاء مخيمات الإعداد والتحفيز (boot camps) لتشجيع الطلاب أصحاب الأفكار الخلاقة بغية تطويرها إلى مشاريع عملية. هذا بالإضافة إلى فرص التدريب التي يتيحها مصرف لبنان للطلاب الجامعيين، والمنشورات التي يصدرها لنشر الثقافة المالية في أوساط المواطنين، والأوراق البحثية وورش العمل المنشورة على الصفحة الإلكترونية لمصرف لبنان.

- ساهم تطوّر القطاع المصرفي وانتشاره واستفادته من تحفيزات المركزي في تعزيز الشمول المالي للمجتمع اللبناني، الذي بلغ نسبة ٤٧ بالمئة مقارنةً ب ١٨ بالمئة في الدول العربية.
- في الشأن البيئي، شكلت حوافز مصرف لبنان فرصة لإطلاق المشاريع التي تحافظ على بيئة قليلة التلوث، فضلاً عن مشاريع الطاقة البديلة. فهذه المشاريع لا تقتصر إيجابياتها على صحة المواطنين فحسب بل لها منفعة اقتصادية في تأمين وفرٍ في كلفة الطاقة على ميزانية الأسر والمؤسسات والدولة. وقد تجاوز مجموع القروض البيئية من خلال الآلية الوطنية لتمويل مشاريع كفاءة الطاقة والطاقت المتجددة والأبنية الخضراء (NEEREA) ٦٠٠ مليون دولار.
- دأب مصرف لبنان على حث المصارف على احترام المعايير البيئية الدولية لدى قيامها بدراسة وتقييم المشاريع المعروضة عليها للتمويل. ومن المبادرات البيئية التي قام بها مصرف لبنان أيضاً إنشاء "السطح الأخضر" في مركزه الرئيسي في بيروت، وهو مشروع ريادي في لبنان والمنطقة، ويؤمل أن تعتمده المؤسسات في القطاعين العام والخاص، باعتبار أن استحداث الحدائق في المدن بات أمراً في غاية الصعوبة.

## ٧. الخلاصة

في الخلاصة، تلتقي أهداف مصرف لبنان مع أهداف الجامعة اللبنانية الأميركية في تنمية وتطوير معارف وخبرات ومهارات رأس المال البشري، وبخاصة لدى الشباب اللبناني. وهذا من شأنه تعزيز ثقافة الإنتاجية والابتكار عند الشباب، وينمّي عندهم مفاهيم المسؤولية الاجتماعية والمشاركة المدنية والمواطنة، بحيث يكونون عناصر فاعلة في صناعة مستقبلٍ نهضوي للبنان.

وشكراً.

---

Towards Decent Work in Lebanon: Issues & Challenges - ILO - 2015<sup>i</sup>

ii روبالينو، د. وساید، ه.، ٢٠١٢، Good Jobs Needed: The Role of Macro, Investment, Education, Labor and Social Protection Policies (MILES). البنك الدولي.

iii زحلان، أ، ٢٠١٢. العلم والسيادة: التوقعات والإمكانات في البلدان العربية. مركز دراسات الوحدة العربية.